

## مشروع اتحاد الامارات العربية المتحدة ١٩٦٨ - ١٩٧١

### مساعي النجاح واسباب الفشل

د. مصطفى عقيل

جامعة قطر

#### تقديم :

تعود صلة بريطانيا بمنطقة الخليج الى عام ١٦١٦ عندما وصل السيد استيل مندوب شركة الهند الشرقية البريطانية الى ايران ، الى أن ارتبطت رسميا بالامارات العربية في الخليج بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ( يناير ) ١٨٢٠ ، ووقعت مع شيوخ الامارات العربية في الساحل الجنوبي للخليج المعاهدة الاولى التي سميت باتفاقية السلام البحري . وغدت لبريطانيا اليد العليا دون منافس .

تغيرت الظروف في منطقة الخليج في منتصف القرن التاسع عشر ، ومع ظهور الشخصية العربية واحتدام الصراع بين الامارات العربية وبريطانيا في منتصف القرن العشرين عند نمو الوعي القومي العربي ، فتأثرت مكانتها في المنطقة . ونتيجة لذلك أجبر الشعب البحريني المستشار البريطاني على مغادرة المنامة في عام ١٩٥٧ اثر العدوان الثلاثي على مصر . كما قامت مظاهرات عارمة في مختلف الامارات العربية في ذلك الوقت .

ادركت الحكومة البريطانية أن بقاءها في المنطقة ولمدة طويلة غير مضمون . ولذلك فكرت في الانسحاب قبل فوات الاوان على الرغم من أنها سبق أن حولت استراتيجيتها من عدن الى منطقة الخليج العربي .

وفي عام ١٩٦٧ أعلنت الحكومة العمالية في لندن قرار تخفيض النفقات العسكرية في شرق السويس وان الوجود العسكري التقليدي لبريطانيا في المنطقة أصبح لا مبرر له . ولم يمض سوى شهور قليلة حتى أعلن هارولد ويلسن رئيس وزراء بريطانيا بان حكومته سوف تسحب قواتها من الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١ م .

وقد أتاح هذا القرار فرصة ممتازة أمام المسؤولين في الخليج لرسم خريطة سياسة جديدة للمنطقة اثر الفراغ الذي تتركه بريطانيا منها :

اقامة اتحاد فدرالي بين الامارات العربية التسع ، أو أن تعلن الامارات الكبرى سكانا ودخلا مثل قطر والبحرين وأبو ظبي استقلالها .

وبعد اعلان بريطانيا قرارها رسميا بالانسحاب من الخليج في ١٦ يناير ١٩٦٨ برزت فكرة الاتحاد بشكل جدي وعقدت عدة اجتماعات منذ عام ١٩٦٨ وبذل المسؤولون محاولات جادة لتحقيق هذا الحلم لكن المساعي لم تكلل بالنجاح .

\* \* \*

وصلت مباحثات اتمام اتحاد الامارات العربية التسع الى طريق مسدود ... وكان واضحا أن الخلافات بين الامارات الكبرى في الخليج ساهمت الى حد كبير في تعطيل المشروع الاتحادي ، وأن محاولات الوساطة لم تؤت ثمارها ، نتيجة تمسك وفد قطر بمواقفه التي رآها مبدئية ، ونتيجة لتراجع وفد البحرين عما كان قد قبله في جلسات سابقة ، ولم يبد أي من الجانبين ، القطري والبحريني ، مرونة كافية خاصة وأن دبي - مثلاً - قد أبدت تساهلاً فيما أثارته من مطالب خلال الوساطة السعودية - الكويتية . فكان على امارات ساحل عمان السبع الاخرى أن تقرر موقفها من الاتحاد ، وينبغي أن نلاحظ أن هذه الامارات ، بعد اتفاق دبي وأبو ظبي على التعاون بعد تسوية مشاكل الحدود بينهما نهائياً في ٢٢ فبراير ١٩٦٨ ، لم يكن بينهما ما يدعو للنكوص عن فكرة اقامة اتحاد فيما بينهما ، خاصة وأن هذه الفكرة قديمة ترجع الى عام ١٩٥٢ عندما تألف « مجلس الامارات المتصالحة » تحت الاشراف البريطاني ، ثم عندما جرت محاولة تطويره بإنشاء ما سمي « بمكتب أو مجلس تطوير الامارات المتصالحة » عام ١٩٦٥ .

وقد ظلت فكرة اتحاد امارات ساحل عمان السبع قائمة ، فبرزت خلال صيغة الاتفاق الثنائي بين أبو ظبي ودبي ، في ١٨ فبراير ١٩٦٨ ، التي دعت حكام امارات ساحل عمان ( الخمس الباقية ) الى « الاشتراك » في هذه الاتفاقية ، ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين « للتداول » حول مستقبل المنطقة ، مما يعطي انطباعاً واضحاً بأن أبو ظبي ودبي كانتا تفكران منذ البداية في اتحاد سباعي .

وقد ذكر أن الحكومة في أبو ظبي قد تفاضت عن توزيع مذكرة موجهة من « الشباب العماني » خلال اجتماعات المجلس الاعلى للاتحاد في دورته الاولى في مايو ١٩٦٨ ، تتحدث عن حتمية قيام الوحدة بين امارات الساحل العماني السبع ، بحكم ظروفها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، لتشكل وحدة واحدة ، ثم تنضم اليها وحدتا البحرين وقطر « فمن البديهي أن اتحاد ثلاث وحدات ادعى للنجاح من اتحاد تسعة عناصر غير متكافئة العدد والامكانيات » ويفهم من هذا بطبيعة الحال ضرورة أن يقوم اتحاد سباعي أولاً . وزاد من وضوح الفكرة وتبلورها أن صرح الشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر صحفي في ٢٨ مايو ١٩٦٨ ، أي في أعقاب الاجتماع الاول للدورة الاولى للمجلس الاعلى للاتحاد وفشلها في اتخاذ قرارات صريحة وحاسمة ، صرح بأنهم كانوا عازمين

على قيام الاتحاد بين الامارات السبع ، ولكن عندما رغبت الشقيقتان قطر والبحرين في قيام اتحاد أشمل يضم الامارات التسع ، ما وجدنا الا الترحيب بهما كاشياء وجيران (١) .

ومن ناحية أخرى صدرت تصريحات أثناء انعقاد الدورة الاولى عندما استؤنفت في يوليو ١٩٦٨ ، تفيد بأن حاكم أبو ظبي قد عقد اتفاقيات ثنائية ، على غرار اتفاقيته مع حاكم دبي ، مع بقية الامارات السبع ، ليعلن وحدة هذه الامارات في حالة فشل الاتحاد في حل مشكلة الرئاسة ومقر العاصمة ، أو اذا فشلت الوساطة في اقناع قطر بقبول التسوية (٢) .

ويؤيد استمرار بقاء فكرة الاتحاد السباعي كذلك أن الشيخ زايد بن سلطان أدلى بحديث الى صحيفة التيمس البريطانية في ٩ أكتوبر ١٩٦٨ أكد « أنه يؤيد قيام اتحاد وثيق في الخليج العربي يضم الامارات التسع ، على الرغم من التقدم الضئيل الذي تم احرازه . على أنه اذا ثبت استحالة تنفيذ ذلك فانه سيؤيد قيام اتحاد بين امارات الساحل السبع وحدها . وحتى اذا تعذر ذلك فانه سيؤيد قيام اتحاد بين أبو ظبي وبين ثلاث أو أربع امارات كنواة لاتحاد أكبر » (٣) . وقد فسر أحد المؤرخين ذلك بأن أبو ظبي كانت لا تزال تفضل اتحادا يكون لها فيه ما يتناسب مع طموحها ، خاصة وأنها بدأت تبذل جهداً لإنشاء جيش خاص بها مدرب بأحدث الأسلحة ، بلغ تعداده أكثر من خمسة آلاف رجل ، بالإضافة الى نواة لسلاح للطيران ، بحيث أصبحت هذه القوة تتجاوز حاجات أمنها الداخلي (٤) .

وربما يعد صحيحا أن أبو ظبي كانت ترى أن بإمكانها أن تكون متزعمة لاتحاد يضم الامارات السبع ، باعتبارها أكبرها وأغناها ، أكثر منها متزعمة لاتحاد موسع يضم الامارات التسع ، تنافس مكانتها فيه قطر والبحرين ، خاصة وقد انتهت مشكلاتها مع جارتها دبي ، بالإضافة الى أن الامارات الخمس الاخرى الصغيرة لم يكن يهمها كثيرا أن يكون الاتحاد سباعيا أم تساعيا ما دامت ستجد نفسها داخل دولة اتحادية في كل الاحوال .

ومن الملفت للنظر حقا ويؤكد فكرة اتجاه أبو ظبي الى تزعم اتحاد سباعي يضم امارات ساحل عمان ، أن «مجلس حكام الامارات المتصالحة» الذي تأسس عام ١٩٥٢ ، ومكتب تطوير الامارات الذي أنشئ عام ١٩٦٥ ، ظلا قائمين حتى بعد اعلان قيام اتحاد الامارات العربية ، فلقد أصدر مجلس حكام الامارات المتصالحة ما عرف بمشروع القانون الاساسي المؤقت لامارات ساحل عمان ، بعد وقت قصير من توقيع اتفاقية دبي لاقامة الاتحاد التساعي ، وهو يهدف الى تكوين اتحاد من امارات الساحل تشترك فيه أبو ظبي بالزعامة مع دبي ، ان لم يقدر لها الانفراد وحدها بالزعامة فيه . ورغم

النص في ذلك القانون الأساسي على أنه لا يتعارض مع اتفاقية دبي الموقعة في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ، إلا أنه كان من الواضح أنه لا يمكن وضعه موضع التنفيذ مع وجود الاتحاد الموسع ، لعدم امكانية وجود الاتحادين معا وفي وقت واحد (٥) .

وعندما فشلت مباحثات الاتحاد السباعي وعجزت جهود الوساطة عن اتمام مشروع الاتحاد تجددت الدعوة من الشيخ زايد بن سلطان في ٢٨ يونيو ١٩٧١ ، الى بقية حكام دبي والشارقة ورأس الخيمة للتداول في شأن عقد « مجلس حكام الامارات المتصالحة » وتحويل مكتب تطوير الامارات الى حكومة اتحادية ، وكان هذا المكتب قد بدأ اجتماعاته بالفعل منذ ٢٥ يونيو ، على اثر التطورات الاخيرة ، لاعداد الدراسات المتعلقة « باتمام » الاتحاد السباعي ، فيما يتعلق بشؤون الامن الداخلي وقوة الدفاع ، ومسائل الجنسية والجوازات ، واقتراح جدول أعمال لاجتماع الحكام الذي اقترح أن يتم في ٥ يوليو ١٩٧١ (٦) .

وهذه التطورات تعني بطبيعة الحال أن أبو ظبي وبقية امارات ساحل عمان المتصالح لديها « البديل الاتحادي » في حالة فشل الاتحاد الموسع ، وانها لم تتخل عنه، حتى مع اعلان اتفاقية دبي وسير مباحثات الاتحاد . وتكمن خطورة هذا الامر عند تفسير مواقف هذه الامارات من الاتحاد التساعي وفي تشككها منذ البداية في امكانية نجاحه ، وبالتالي تقاعسها عن القيام بدور فعال كان منتظرا من امارة مثل أبو ظبي بالذات ، بما لها من حجم سياسي واقتصادي بينها . وكانت أبو ظبي بالفعل قد تحولت الى قوة مترعمة بسبب غناها العظيم من ناحية ، وبسبب الدور الفعال الذي قام به الشيخ زايد في تدعيم وتقوية العلاقات بين حكام الامارات الأخرى مما أكد زعامته بينها (٧) ، خاصة وقد اختير حاكمها رئيسا لدولة الاتحاد ، وعقدت فيها معظم اجتماعات الحكام ونوابهم ، كما اتفق على اتخاذها عاصمة مؤقتة للدولة الجديدة . فهل كانت امارات الساحل المتصالح السبع ترى أن الحساسيات التاريخية بين قطر والبحرين لن تسمح لهما بتجاوز الماضي والانخراط معا في الدولة الاتحادية الجديدة ؟ وبالتالي حاولت الحفاظ على مشروعها الاتحادي الخاص ، بل والبقاء على تنظيماته وتطويرها باصدار قانون اساسي . على كل حال في ضوء الاعتبارات السابقة يمكن أن تتحمل أبو ظبي ودبي قسطهما من مسؤولية فشل الاتحاد ، بما يتفق مع حجمهما داخل الامارات ، وما كان مأمولا أن يقوموا به لانجاح المشروع .

وقد لا تكون مسؤولية الامارات الخمس الأخرى ، الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القوين والفجيرة ، كبيرة في افشال المشروع الاتحادي، لكنها بتعطيلها بعض القرارات ساهمت ، بشكل ما في اتاحة الفرصة لبعض الامارات أن تتراجع عما كانت قد أبدت من مرونة في قبوله ، وخير مثال على هذا موقفها من مسألة التمثيل في

المجلس الوطني الاستشاري ، فبالرغم من موافقة أبو ظبي وقطر ، في البداية ، على مطلب البحرين بشأن التمثيل النسبي ، لم يتمكن المجلس الأعلى من التوصل الى اتخاذ قرار بسبب موقف حكام هذه الامارات الخمس ، واصرارهم على مبدأ المساواة في التمثيل ، مما فتح الباب لمناقشات جديدة ، ومن ثم ترجمات جديدة .

والشيء نفسه حدث من جانب تلك الامارات الخمس حينما أصرت على أن يكون التصويت في المجلس الأعلى بالأجماع «تجسيدا لمبدأ المساواة بينها في السيادة» ووسيلة لحماية نفسها من أي قرار يصدر ضارا بمصالحها لحساب الامارات الكبرى ، ولذلك لم تصر فقط على وجوب اشتراط الاجماع في المجلس الأعلى ، وانما طالبت بضرورة جعله أساسا للتصويت في المجلس الاتحادي (الوزاري) كذلك .

والمثل الأخير على موقف تلك الامارات الخمس بدا واضحا عند توزيع الحقائق الوزارية ، إذ عقدت تلك الامارات اجتماعات خاصة فيما بينها ، وحاولت الحصول على حقائب الوزارات الرئيسية لنفسها ، الأمر الذي أثار أزمة فيما بينها كانت من أسباب فشل الدورة الرابعة . وكانت الامارات الصغيرة مدفوعة الى ذلك بالرغبة في تأكيد الذات ، مقابل استحواذ الامارات الكبرى على المراكز العليا في الاتحاد ، وقد أثارها بطبيعة الحال أن الامارات الكبرى منحت حق الاعتراض ، حين اشترط أن تكون موافقتها ضمن الأغلبية اذا ما حدث تصويت بشأن قرار للمجلس الأعلى ، ليصير نافذا . بينما كانت الامارات الأربع الكبرى تنظر اليها نظرة تتفق وحجمها ، ومن منطلق أنها - أي الكبرى - هي التي تتحمل المسؤوليات الاتحادية المختلفة (٨) .

وقد أسفرت الاتصالات التي تمت بين أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة عن اتمام مفاوضات اقامة الاتحاد الجديد خلال الفترة بين شهري يونيو/حزيران ، ويوليو/تموز ١٩٧١ ، وبالتحديد في ١٠ يوليو حين اجتمع حكام الامارات السبع في دبي باعتبارهم أعضاء « مجلس الامارات المتصالحة » واتفق الجميع على الخطوات المتعلقة باعلان الاتحاد (٩) . وفي ١٨ يوليو تموز ١٩٧١ تم اعلان ميلاد واستقلال « دولة الامارات العربية المتحدة » بدون قطر والبحرين على نحو ما هو معروف ، وكانت بذلك أول دولة في الخليج تعلن استقلالها . بل انها تعجلت القيام دون أن تنتظر الموقف الرسمي من حكومتي قطر والبحرين ، وقد أوضحت وثيقة استقلال الدولة الجديدة - التي تأخرت اماراة رأس الخيمة قليلا قبل أن تنضم اليها - أوضحت هذه النقطة ، حين ورد بها « انه بعد انتهاء جولة الوفد السعودي - الكويتي المشترك ، وصلت الى حكومة أبو ظبي معلومات مفادها أن بعض الامارات تفكر جديا في الاستقلال منفردة في أوائل شهر مايو / ايار ١٩٧١ . ولما كان وصول هذه المعلومات قد حدث بطريقة غير رسمية فقد أوفد سمو الشيخ زايد بن سلطان كلا من الأستاذ أحمد خليفة السويدي والدكتور

عدنان الباجهجي الى قطر والبحرين لاستطلاع الموقف عن كثب ، ورغم أن المسؤولين في الامارتين أكدوا للوفد تمسكهم بالاتحاد ، فقد ظهر واضحا تمسك كل منهم باشتراطاته ، سيما فيما يتعلق بمكان العاصمة الاتحادية ، ونسبة تمثيل كل امارة في المجلس الوطني الاستشاري . وقد حاول وفد أبو ظبي أن يستشف امكانات عقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الامارات ، ولكن الأشقاء في البحرين وقطر ، بينوا أنه ما لم تذلل الصعاب وتزال الخلافات في وجهات النظر ، قبل عقد هذا الاجتماع ، فالأفضل عدم عقده . . وقد بذل الوفد كل جهد ممكن لتقريب وجهات النظر بين الأشقاء في الامارتين ، ثم عاد الى أبو ظبي وقدم تقريرا الى الشيخ زايد عن نتيجة اتصالاته . ولم تمض على عودة الوفد الى أبو ظبي سوى فترة وجيزة ، حتى أبلغت حكومة البحرين حكومة أبو ظبي بأنها ، أي البحرين ، تفضل اعلان الاستقلال المنفرد . وهكذا لم يبق أمام حكام امارات الساحل العماني مناص من البدء في التفكير في الاتحاد السباعي . . . » (١٠)

وعلى أثر اعلان قيام الدولة الجديدة واستقلالها ، بقي أن تحسم كل من البحرين وقطر موقفيهما الذي كان في الواقع قد تقرر منذ مدة ، فلم تلبث البحرين أن أعلنت هي الاخرى استقلالها في ١٤ آب / أغسطس ١٩٧١ ، ويعلق أحد المراقبين على ذلك بأنها لم تؤخر اعلان قيام دولتها ، كدولة مستقلة « إلا تنفيذا لتخطيط أو تكتيك اقليمي ، يقضي بالأى يكون قيامها سابقا لقيام الدولة الاتحادية لتتفادى بذلك أي لوم يدينها تاريخيا ، ويسجل عليها أنها كانت السبب في تصديق الدولة الاتحادية » (١١) .

ومن المسلم به أن البحرين ، منذ نشأة فكرة الاتحاد وخلال مراحل تنفيذها الأولى ، كانت ترى أن مصلحتها تقتضي قيام دولة الاتحاد ، ومن ثم سعت لانجازه ، لأنها بحجمها السكاني والحضاري ، ستكون أكثر أهمية وتأثيرا ، على المدى الطويل ، داخل اطار الوحدة السياسية الأكبر من ناحية ، ولأنها ستكون في مأمن من المطامع الإيرانية التي تجددت بقوة عقب اعلان الانسحاب البريطاني (١٢) ، داخل « المحيط العربي » في الخليج من ناحية ثانية . غير أن هذه المسألة الأخيرة قد جرت عليها الكثير من المتاعب ، لأن وجودها داخل الاتحاد ، وهو ما لم ترحب به طهران ، بل هاجمته ، قد أثر بطبيعة الحال على موقف الامارات الأخرى منها ، خاصة من كانت لها علاقات طيبة بطهران ولا ترغب في معاداة الجارة القوية . أما حجم البحرين السكاني والحضاري ، فقد نفسه عليها امارات أخرى ، كانت ترى أنها أكبر منها مساحة أو أكثر مالا ، وقد انعكس ذلك على الصراع حول المناصب والمراكز الاتحادية العليا في الدولة الجديدة ، على نحو ما رأينا . وعلى ذلك كان موقف البحرين ، طوال شهور المباحثات العسيرة ، شائكا ومعقدا .

وقد تكررت تصريحات المسؤولين البحرينيين ، بتأكيد رغبة امارتهم في قيام دولة الاتحاد ، رغم احساسهم بمواقف الامارات الأخرى ، ولكن على أثر عودة الوفد البحريني من اجتماعات الدورة الثالثة للمجلس الأعلى للحكام ، التي انعقدت بالدوحة في مايو - أيار ١٩٦٩ ، اذاعت شركة الأنباء في البحرين اعلانا في ٢٠ مايو - أيار ١٩٦٩ عبر خلاله المسؤولون عن خيبة أملهم في أعقاب فشل اجتماع المجلس ، وذكر أن عددا كبيرا منهم يعتقدون أن تخوف الامارات لأخرى من تأييد البحرين في وجه المزاغم الإيرانية هو أساس الخلافات الحالية بين حكام الامارات ، وأن معظمهم ، لذلك ، يتردد في منح البحرين أي دور أساسي في الاتحاد ، بالإضافة الى عدم عقد أي اجتماع من اجتماعات المجلسين الأعلى والاتحادي ، في البحرين . وأنه عندما سئل مدير المالية البحريني في ١٩ مايو / أيار ١٩٦٩ ، عن احتمال اعلان البحرين استقلالها ، أجاب بأن كل احتمالات المستقبل في حسابنا ، ولكن ليس في خططنا أن نفصل مصرنا عن مصر أشقائنا في الخليج (١٢) .

وقد انعكست مواقف البحرين بشكل ايجابي خلال الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للحكام ، حين عملت على ألا تكون سببا في أي مشكلة من المشكلات ، ووافقت على جميع مشروعات القرارات التي توصل اليها المؤتمر ، على نحو ما رأينا وبدرجة أثارت دهشة المراقبين ، حتى كانت النهاية الدرامية المفاجئة التي حدثت اثر تلاوة رسالة المقيم البريطاني ، وانفراط عقد المؤتمر ، ثم عدم التوقيع على قراراته ، حيث لم يعد لها قيمة من الناحية القانونية ، لعدم صدورها رسميا ، وهي الحجة التي تمسكت بها البحرين ، فيما بعد ، للتنصل مما كانت قد وافقت عليه .

وربما يبدو صحيحا أن نفس موقف البحرين « المتساهل » السابق بتوجيهات خارجية جاءت تحذرها من الابتعاد عن الاتحاد ، بل وتضغط عليها للسير فيه ومجاراته ، خاصة إذا قدرنا أن بريطانيا باتت تتحاشى مواجهة الاطماع الإيرانية في المنطقة بشكل مباشر ، ومن ثم دفعت البحرين للاستمرار في اطار الاتحاد . الى أن استجدت عوامل جديدة جعلت البحرين تغير من موقفها وتحفظ على القرارات التي تم الاتفاق على مشروعاتها خلال اجتماعات لجنة نواب الحكام في أبو ظبي ( أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٠ ) ، حين أعلنت البحرين أن القرارات لم تصدر رسميا ، وعليه فانها غير ملزمة قانونا بمسودات المشروعات ، وان من حقها إعادة النظر في أحكام مشروع الدستور المؤقت .

وقد دعى ذلك أحد المراقبين الى التعليق بأن البحرين التي كانت ترفع راية الاتحاد ، والتي تنازلت عن كثير من مطالبها ، ليكون الاتحاد ، اذا قام ، مظلة لها تحميها من المطامع الإيرانية ، بدأت تضع العقبات في طريق قيام الاتحاد ، تتشبث بإعادة النظر

في قرارات سبق وأن وافقت عليها ، وتساءل : هل السبب أنها تخلصت من حالة الخوف التي كانت تعانيها قبل أن تحل مشكلتها مع إيران ؟ ... ان كل ما اثير في طريق الاتحاد ، مسائل ثانوية ، لا تعادل شيئاً بالنسبة للفوائد التي سيجنها شعب البحرين من قيام الاتحاد (١٤) .

ومنذ بداية عام ١٩٧٠ كانت البحرين قد شرعت في بناء أوضاعها السياسية والادارية الداخلية ، استعدادا للمرحلة الجديدة ، وجاء ذلك في أعقاب فشل الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للحكام ، فاتخذت خطوات أثارت الاعتقاد بأنها بدأت تعمل بعيدا عن الاتحاد ، حين أصدر حاكمها في ١٩ يناير / كانون الثاني قرارا بإنشاء « مجلس للدولة » يضم اثني عشر عضوا ، يترأسون هذا العدد من الدوائر الحكومية (١٥) ليكون بمثابة مجلس للوزراء برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان ، كما صدرت قرارات تنظيمية داخلية أخرى ، تلتها خطوات على المستوى الدولي ، فأنشئت دائرتان أحدهما للدفاع والآخرى للخارجية .

وفسرت تلك الخطوات بأن البحرين قد يؤست من قيام الاتحاد ، وأنها بذلك تتحسب للمستقبل . وزاد من تأكيد هذا الاتجاه الجديد ما جرى من مباحثات سرية بين الحكومة البريطانية ، نيابة عن البحرين ، من جانب ، وشاه إيران من جانب آخر ، خلال شهر مارس/آذار ، وذلك بهدف تسوية مشكلة الادعاءات الإيرانية في البحرين . وقد نتج عن هذه المباحثات أن عهد الجانبين الى الأمم المتحدة بحل المشكلة ، فأرسلت هذه لجنة لتقصي الحقائق أجرت استفتاء بين سكان البحرين حول استقلالهم كشعب عربي مستقل أو انضمامهم الى إيران ، جاءت نتيجته « أن أغلبية شعب البحرين يفضلون أن يعترف بهم كشعب مستقل من قبل المجتمع الدولي ، وأنهم أحرار في تشكيل علاقاتهم بالدول الأخرى » (١٦) . ومع تأكيد عروبة البحرين أصبحت النزعة الاستقلالية لديها أقوى منها في أي وقت مضى بعد تسوية مشكلتها مع إيران (١٧) .

في ١١ مايو / أيار ١٩٧٠ صدق مجلس الامن على التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق بالاجماع ، وقبلته بريطانيا وإيران ، فانفتح الطريق أمام البحرين للاختيار بين اعلان استقلالها التام ، أو أن تبقى متشبثة بأقامة اتحاد لا تلعب فيه دورا يتفق مع حجمها (١٨) . وانعكس التطور الجديد في البحرين بطبيعة الحال على موقفها من مباحثات الاتحاد ، بل وخلال محاولات الوساطة البريطانية خلال ما تبقى من عام ١٩٧٠ ، فتراجعت عما كانت قبلته من تسوية لبعض مسائل الخلاف .

وعندما جرت الوساطة السعودية - الكويتية ( يناير / كانون الثاني - ابريل / نيسان ١٩٧١ ) كان واضحا أن البحرين قد هيات نفسها لسبيل الاستقلال والابتعاد



الاتحاد . اذا لم تجد نفسها فيه ، وهذا يفسر استمرار تشددتها وعدم قبولها محاولات التسوية التي طرحت خلال الوساطة على نحو ما رأينا . وحاولت أن تجد مبررا لانسحابها متذرة بأن الوساطة السعودية - الكويتية أصبحت تسير في حلقة مفرغة، ونسبت بعض الصحف تصريحاً أدلى به الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ، مدير خارجية البحرين ، ذكر فيه بأنه يعتقد أن الاتحاد ينبغي أن يكون مبنياً على أسس صحيحة فلا يكون اتحاداً بين حكام .. وأنه من الضروري أن يكون للاتحاد مردود سياسي واقتصادي ، وأكد أن البحرين تنازلت بما فيه الكثير ، ولكنها كانت تود أن يراعي الحكام وضع الراي العام فيها ، كما كان من الضروري أيضاً مراعاة السبق الذي سجلته البحرين على بقية الإمارات في مختلف المجالات (١٩) .

ولا ينبغي المبالغة في اعتبار أن إنشاء مجلس دولة في البحرين في يناير / كانون الثاني ١٩٧٠ ، ثم قرار مجلس الأمن باستقلال البحرين وعروبته في مايو / أيار ١٩٧٠ ، كانتا خطوتين على طريق ابتعادها واستقلالها عن مشروع اتحاد الإمارات العربية ، فالخطوة الأولى لا تتعارض مع اتفاقية اتحاد الإمارات الموقعة في ٢٧ فبراير / شباط ١٩٦٨ ، والبناء الداخلي للإمارات لا يتعارض مع بناء دولة الاتحاد ، كما أن الخطوة الثانية تعني زوال الاطماع الإيرانية وانهاء العلاقات التعاقدية الخاصة بين البحرين وبريطانيا ، وبالتالي ظهورها كإمارة مستقلة أمام العالم ، وطلب الاعتراف بها على هذا النحو . وأن الأقرب إلى الصواب أن التطورات السابقة ، داخليا وخارجيا ، قد دعمت موقف البحرين الخاص ، وهو ما انعكس بدوره على ذلك الموقف من مشروع الاتحاد السباعي برمته .

وعندما استقلت الإمارات السبع وكونت « دولة الإمارات العربية المتحدة » في ١٨ يوليو / تموز ١٩٧١ ، أعلنت البحرين استقلالها هي الأخرى منفردة في ١٤ أغسطس / آب من العام نفسه . وأشارت وثيقة استقلالها - من وجهة النظر البحرينية - إلى المبادئ التي آمنت بها . خلال محادثات الاتحاد ، ولخصتها في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ، وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية .. الخ « مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية ، المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء في الاتحاد .. وأن جهودنا في وضع هذه المبادئ في صلب مشروع الدستور لم توفق » . وأضافت الوثيقة أن البحرين أيدت المقترحات التي قدمها وفد الوساطة السعودية - الكويتية « بالرغم من أنها تمثل الحد الأدنى للمبادئ الأساسية التي عرضتها البحرين .. ثم لم تبد أية اعتراضات على المقترحات المعدلة بالرغم من أنها كانت تمثل أقل مما كنا نطالب به ، ونتيجة لذلك لم يكن للبحرين أي مناص من التفكير في سبيل يصون لنا كياننا واستقلالنا » (٢٠) .

ومن الملاحظ أن وثيقة الاستقلال السابقة أضافت أن البحرين تفتح ذراعيها لتبني فكرة أي اتحاد جديد للامارات ، حالما يقوم على قدميه ويترعرع ، وعليه فإن اعلان حكومة البحرين عن استقلالها التام بموجب هذا البيان « سوف لن يؤثر بأية حال على استعدادها دوما للانضمام الى اتحاد الامارات العربية ، أو الى دولة الامارات العربية الجديدة ، حالما تدعى اليها في المستقبل وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادئ الدستورية السليمة التي يؤمن بها شعب هذه المنطقة » (٢١) . ولكن هذا الاعلان قد يثير التساؤل حول معنى الايمان بمبدأ الاتحاد وتبني فكرته ، ثم الاعلان عن الاستقلال المنفرد ، بينما هناك دولة اتحادية تضم الامارات السبع قد قامت على نفس المبادئ ، خاصة وأن الدولة الجديدة قامت بدون دولة قطر .. !

وقد يكون من الانصاف القول بأن البحرين ، بحجمها السكاني الكبير ، الذي يفوق عدد سكان الامارات الأخرى جميعا ، وبتطورها الحضاري الأسبق ، قد تجاهلت في بعض المسائل التي رأتها هامة ، منها المناصب العليا في الاتحاد ، ومنها أيضا اتخاذ عاصمتها مقرا لبعض اجتماعات الاتحاد ، ورأت أنها عوملت معاملة أي امارة من الامارات الخمس الصغيرة ، وقد يبدو أمرا طبيعيا أن تعامل جميع امارات الاتحاد ، داخل دولة ، على قدم وساق ، وبنفس القدر ، لكن الامارات الثلاث الكبيرة - أبو ظبي وقطر ودبي - لم تطبق هذا المبدأ منذ البداية ، وانما ألفت بثقلها السياسي والاقتصادي - النسبي - واعتبرت نفسها المسؤولة عن قيام الاتحاد وقيادته ، فخلقت بذلك لدى المسؤولين البحرينيين مرارة وشعورا بالفن ، نتيجة لشعورهم بعدم المساواة مع الامارات الثلاث الكبيرة .

وبنفس النظرة ينبغي أن تتحمل البحرين مسؤوليتها التاريخية في المصير الذي انتهى اليه الاتحاد ، وبما يتفق وحجمها وما كان مطلوبا منها ، فأخضعت مواقفها خلال مباحثات الاتحاد ، طبعا لما تتعرض له خارجيا من ضغوط وادعاءات ، ولما سوف تستفيده « مؤقتا » من الاتحاد ، وما ينوء به كاهلها من مشكلات تاريخية لم تتجاوزها ، ومن هنا ناور ممثلوها ، وتراوحت مواقفهم بين التردد والتأييد في التراجع ، فيما وافقت عليه وما أجمعت عليه الامارات الأخرى ، وافتعال الازمات الشكلية أحيانا ، بشكل لا يتفق مع الايمان الحقيقي أو المبدئي بضرورة الاتحاد وأهميته ، أو القدرة على التصور أنها ستجد مستقبلا وضعها ووزنها الحقيقي ، داخل دولة الاتحاد ، قويا ومؤثرا وهاما .



أما بالنسبة لقطر فلم يعد ثمة خيار أمامها لكي تعلن هي الأخرى استقلالها منفردة ، بعد أن اتحدت امارات ساحل عمان المتصالح السبع وكونت دولة مستقلة ،

وبعد أن استقلت البحرين وكونت دولة خاصة بها ، وكانت قطر قد لعبت دورا هاما في سبيل اقامة الاتحاد ، منذ أن سارعت باعداد مشروعه عشية الاعلان البريطاني ، وحتى اعداد اتفاقيته التي وقعت في دبي في ٢٧ فبراير / شباط ١٩٦٨ ، والتي أعلن بموجبها قيام « اتحاد الامارات العربية » .

وقد تحملت قطر مسؤولياتها خلال مباحثات الاتحاد الشاقة والطويلة ( نحو ثلاث سنوات ) فقدمت مسودات مشروعات وقرارات وشاركت في كل اللجان ، واستضافت العديد من دورات واجتماعات مجلس الاتحاد ( الأعلى والمؤقت ) وترأس ولي عهدنا ونائب حاكمها - آنئذ - الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني المجلس الاتحادي المؤقت الذي اعتبر نواة لمجلس وزراء اتحادي . وعندما فشلت الدورة الرابعة للمجلس الأعلى في أن تستكمل دراسة جدول أعمالها أصدرت الحكومة القطرية بيانها المشار اليه في ٣١ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٩ الذي بلورت فيه نقاط الخلاف وحددت موقفها ، ثم قامت باجراء اتصالات ومشاورات جديدة مع الامارات الأخرى لكي تثبت أنها لا تنوي الانسحاب من الاتحاد .

وبالرغم من ذلك فإن قطر بدأت تفترض احتمال عدم اتمام مشروع الاتحاد ، مما جعل حكومتها تتحسب للمستقبل، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال عن بريطانيا، واتخاذ العدة المؤهلة لذلك . ومن المسلم به أن قطر كانت ترى نفسها مؤهلة لكي تلعب دورا قياديا داخل دولة الاتحاد ، كما كانت ترفض قبول هيمنة البحرين على الاتحاد ، شاعرة بأن لها مركزا متميزا بين الامارات المتزعمة للاتحاد فهي الامارة الوحيدة التي ليست لها مشكلة أمنية مسلطة عليها ، كما أنه لم يعد لها مشكلات حدودية مع المملكة العربية السعودية ، بعد أن حلت ودياً مما قوى الروابط بينهما (٢٢) . يضاف الى ما سبق اقدميتها في العمل السياسي والنمو الاقتصادي ، وأنها لا مطالب أجنبية فيها، ولا مطالب عربية في أرضها ، ولا مشكلة اقلية (٢٣) .

يضاف الى ما سبق أن قطر خلال عقد الستينيات قد اتخذت خطوات سياسية، داخليا وخارجيا ، مهدت لها في النهاية سبل الاستقلال ، فألغي منصب المستشار البريطاني لحكومة قطر ، الذي كان يهيمن على دوائر الحكومة مع وجود المديرين المساعدين له ، بعد أن تبنت قطر خطة لتعريب الإدارة ، كما أقصى مدير الامن البريطاني أيضا من منصبه ، وحتى أواخر الستينيات ، لم يعد بالادارة القطرية سوى بعض المهندسين والعسكريين (٢٤) . وفيما يتعلق بالخطوات الخارجية فقد انضمت قطر في يناير / كانون الثاني ١٩٦١ الى منظمة الدول المصدرة للنفط ( أوبك ) واشتركت في دورات اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية ، تمهيدا للانضمام للجامعة العربية (٢٥) ويضاف الى ما سبق اصدار قانون الجنسية القطرية عام ١٩٦١ ، مما ساعد على بلورة

الشخصية الوطنية لقطر والقطريين ، ثم استكمال بناء الجهاز الاداري عام ١٩٦٢ بإنشاء أربع ادارات رئيسة - بمثابة وزارات - للشؤون المالية ، والشؤون الادارية ، وشؤون النفط ، ثم ادارة للشؤون القانونية ، وعندما اعلنت بريطانيا أنها ستسحب من الخليج ، بدأ دور المعتمد البريطاني في قطر يتقلص بشكل تدريجي حتى كاد أن ينحصر في المهام القنصلية وحدها (٢٦) .

وقد ترتب على الخطوات السابقة خطوة جديدة تتعلق بممارسة الشؤون الخارجية التي كان المعتمد البريطاني يتولاها ، فأصدرت الحكومة القطرية في ٢٦ يونيو / حزيران ١٩٦٩ مرسوما بقانون يتعلق بإنشاء « ادارة للشؤون الخارجية » ، تتبع دار الحكومة ، أصبحت نواة لوزارة الخارجية . وكان من بين اختصاصات هذه الادارة اقتراح أسس السياسة الخارجية العامة للدولة ووضع خطط تنفيذها ودعم وتنمية الروابط الاتحادية في شتى المجالات بين اماره قطر والامارات الأخرى ، وانماء العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الامارة والدول العربية خاصة ، والدول الأخرى بوجه عام .. ويكون لها مكاتب في الخارج تكون تابعة للادارة .. الخ (٢٧) . واعتبرت المذكرة التنفيذية لهذا المرسوم أن انشاء هذه الادارة خطوة طيبة في اطار اتحاد الإمارات العربية ، إذ من شأنها أن تتعاون هذه الادارة مع غيرها من الادارات الأخرى لامارات الاتحاد ، على خلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية ، كما أن هذه الادارة تهدف الى تحقيق غاية مرحلية محدودة ، حتى يتم قيام وزارة خارجية اتحاد الامارات العربية ، فاذا تم ذلك ، زالت أسباب انشاء تلك الادارة (٢٨) .

ومن الواضح أن المذكرة التفسيرية للمرسوم السابق تتحسب مسبقا ، لما يمكن أن يثار من تساؤل أو استنكار من جانب بعض الامارات الأعضاء في اتحاد الامارات العربية ، وهو ما حدث بالفعل ، فرأت بعض الامارات ، أن قطر بإنشاء ادارة للشؤون الخارجية تقيم الدليل على أنها تعمل على وأد الاتحاد ، فردت الحكومة القطرية على ذلك بأن امارتي أبو ظبي والبحرين قد أنشأتا مثل تلك الادارة في كل منهما ، قبل شهور ، ولم يوجه اليهما مثل هذا الاتهام ، كما أضافت بأن هذه الادارات من شأنها أن تخلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية في المستقبل (٢٩) . وبذلك يتضح أن اتجاهها جديدا في السياسة القطرية ، لا يرى تناقضا بين انشاء الادارة وانشاء وزارة للخارجية في دولة الاتحاد ، اذا ما قدر لها أن تقوم ، وفي نفس الوقت تكون هذه الادارة نواة لوزارة خارجية قطرية ، اذا لم يتم مشروع الاتحاد ، وهو تفكير يعد ، في نفس الوقت ، استكمالا لمقدمات الاستقلال ، فيما يتعلق ببناء الجهاز الاداري للحكومة ، والذي شرعت فيه قطر منذ عام ١٩٦٢ .

وتتضح صورة الاتجاه السياسي الجديد أكثر ، باتخاذ خطوة هامة في الثاني من

أبريل / نيسان ١٩٧٠ ، عندما أصدرت الحكومة القطرية دستورا خاصا بقطر يحمل اسم « النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر » وأرسلت مبعوثين عنها لتبليغ حكام الامارات الاخرى بهذه الخطوات وتفسيرها ، قبيل أربع وعشرين ساعة من اعلان هذا الدستور ، مما أعطى فرصة ضئيلة لمراجعتها(٢٠) ، ومع ذلك قبل الاجراء القطري بدهشة من جانب بعض الامارات ، حيث اعتبرته ابتعادا عن الاتحاد ، واختيارا للاستقلال المنفرد ، بدستور خاص ، برغم أن الأمل في اتمام قيام الاتحاد لم يكن قد انتهى تماما .

لذلك أصدرت الحكومة القطرية مذكرة في ١٥ أبريل / نيسان ١٩٧٠ حاولت أن توضح بها أن نصوص هذا الدستور ، لا تتعارض مع عضوية قطر في الاتحاد ، بل هي تطبيق لها(٢١) ، وأنه ورد بديباجته « أن من أجلّ وأعزّ أمانينا أن نهيء للشعب حياة عزيزة ، في كنف اتحاد الامارات العربية الذي نؤمن بأنه أمثل الطرق لضمان الاستقرار والتقدم والازدهار لأعضائه جميعا » ، كما ورد بمادته الاولى أن « قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، عضو في اتحاد الامارات العربية »(٢٢) ومن مقتضى النص السابق أن استقلال قطر ، لا يتنافى مع عضويتها في الاتحاد ، ومن ثم فإن كل خطوة تخطوها نحو استقلالها ، ليست تبعدنا بالضرورة عن الاتحاد .

وقد أضافت المذكرة القطرية أن قرار المجلس الأعلى رقم ٣ لعام ١٩٦٩ قد نوه بإمكان أن يكون لكل امارة دستور ، حين قضى بإنشاء مجلس وزراء يكون من اختصاصاته بحث الدساتير والقوانين التي تسنها الامارات لنفسها ، للتحقق من عدم تعارضها مع أحكام الدستور والقوانين الاتحادية . كما أن اتفاقية الاتحاد تنص على دعم احترام كل امارة لاستقلال الاخرى وسيادتها(٢٣) .

ومن الملاحظ كذلك أن الدستور القطري لم يحتو على نص بإنشاء وزارتين احدهما للخارجية وأخرى للدفاع ، كما فعلت البحرين على اعتبار أن هاتين الوزارتين هما من اختصاص الحكومة الاتحادية(٢٤) مما يعزز فكرة أن صدور هذا الدستور لا يعد ابتعادا عن الاتحاد . وقد أوضح الدكتور حسن كامل هذه النقطة في حديث له ذكر فيه « أن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي من اختصاصات الاتحاد ، بنص صريح في اتفاقية دبي . . وفي عدم وجود هاتين الوزارتين في نظام قطر يؤكد حرصها على تمسكها تمسكا كليا بعضويتها في الاتحاد »(٢٥) .

وإذا كانت الخطوات السابقة من جانب قطر ، تجد تبريرا من جانب المسؤولين القطريين ، يجعلها تتفق ووثائق الاتحاد أو لا تتعارض معها ، وأنه قد روعي ذلك عند اعدادها لاستكمال بناء الدولة والأخذ بأسباب الاستقلال ومقدماته ، فمن الملاحظ أنها

تعطي « بديلا خاصا » في حال اليأس من نجاح المشروع الاتحادي ، فادارة الشؤون الخارجية تتحول الى وزارة ، والدستور لا يحتاج إلا الى بعض التعديل ( حدث فيما بعد ) مما يعزز موقف قطر عند استكمال مباحثات الاتحاد ووساطات انقاذها ، والسير فيها الى نهايتها المقدورة ، خاصة وقد رأت أن البحرين تتجه - قبلها - الاتجاه نفسه .

وبينما تتعثر محاولات الوساطة في أوائل عام ١٩٧١ ويقترب موعد الانسحاب البريطاني ، راحت السلطات القطرية تستعد - داخليا - برسم خطوات سياستها المقبلة في حال اليأس التام من اخراج الاتحاد الى حيز الوجود ، والاتجاه نحو الاستقلال تحقيقا لمصلحتها . وكانت أهم هذه الخطوات الغاء معاهدة الحماية البريطانية على قطر والاعتراف باستقلالها ، بعقد اتفاقية مع الحكومة البريطانية في غضون الشهور القليلة التالية ، ثم السعي للحصول على الاعتراف بقطر دولة كاملة الاستقلال تامة السيادة من جانب الدول العربية والحكومة البريطانية وأكبر عدد من الدول ، ثم الانضمام لعصبة الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ، وأخيرا يمكن تحويل ادارة الشؤون الخارجية - مع بعض التعديلات اللازمة - الى وزارة للخارجية (٢٦) .

وعندما فشلت الوساطة الأخيرة وبدا واضحا أن امارات ساحل عمان السبع تتجه نحو اعلان اتحادها في دولة واحدة مستقلة ، وهو ما حدث في يوليو / تموز ١٩٧١ ، ثم اعلان البحرين استقلالها منفردة بعد ذلك بنحو شهر ، كانت الحكومة القطرية هي الأخرى قد استكملت استعدادها للسير في الاتجاه ذاته . وما أن جاء أول سبتمبر / أيلول ١٩٧١ حتى كانت محادثات ووثائق الاستقلال قد اتفق عليها بين الجانبين القطري والبريطاني ، لتعلن قطر استقلالها استقلالا تاما وتصبح دولة ذات سيادة كاملة ، في الداخل والخارج ، ولتنتهي بذلك ، شأنها شأن البحرين ، صلتها باتحاد الامارات العربية ، الذي تحول بالامارات السبع الى « دولة الامارات العربية المتحدة » .

وعلى كل فان قطر قد تحملت جزءا من المسؤولية كبقية شقيقاتها في المصير الذي انتهى اليه مشروع الاتحاد التساعي ، تلك المسؤولية التي تتحدد في اعتبارين أساسيين ، أولهما : حجمها بين الامارات الأربع الكبيرة ، اقتصاديا وبشريا . وثانيهما : الدور الأساسي والرائد الذي لعبته منذ البداية لاقامة اتحاد الامارات ، مذ كان مجرد فكرة نشأت عشية القرار البريطاني بالانسحاب ، وحتى آخر مراحل المباحثات الشاقة والمرهقة . فهذين الاعتبارين جعلها تلعب دورا نفسه عليها بعض الامارات الأخرى ، وتتصرف بأسلوب جعلها موضع اتهام من البعض الآخر بالرغبة في تزعم الاتحاد وقيادته .



## الحواشي

- (١) عادل الطبطبائي : النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية ، ودراسة مقارنة ١٩٧٨ ، ص ٥٧ - ٥٨ .
- (٢) محمد أبو الحديد : الحركة الحدودية في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير / كانون الثاني ١٩٦٩ ص ١٦١ .
- (٣) وحيد رافت : دراسات ووثائق حول اتحاد الامارات العربية في الخليج ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، عام ١٩٧٠ م . ص ٤٤ ، صلاح العقاد : اتحاد امارات الخليج العربي ص ١٣٩ .
- (٤) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٧٤ م . ص ٣٧٦ .
- (٥) راجع عادل الطبطبائي : المرجع السابق ، ص ٥٨ . وكذلك وحيد رافت ، المرجع السابق ص ١٣١ .
- (٦) Tariam, P. 173 .
- (٧) Zahlan, Rosemarie Said , The origins of the United Arab Emirates- A Political and Social History of the Trucial States , Macmillan Press, London 1978, P. 195 .
- (٨) وثائق اتحاد الامارات العربية ، راجع رد حكومة قطر في ٢٤ ابريل / نيسان ١٩٧١ على لجنة الوساطة السعودية - الكويتية . « وثائق منشورة » .
- (٩) - وكذلك وساطة وليم لوس الذي اقتصر في اتصالاته مع حكام ومستشاري الامارات الامارات الاربع الكبرى .
- (١٠) Heard Bey , Franke, Fron Trucial State to United Arab Emirates, - London 1982, P. 362
- (١١) نص وثيقة استقلال دولة الامارات العربية المتحدة ، بكتاب زكريا نبيل : بؤرة الخطر في الخليج العربي ، القاهرة ، مايو / ايار ١٩٧٤ م . ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- (١٢) راجع كتاب زكريا نبيل : بؤرة الخطر في الخليج العربي ، ص ٢٢٨ .
- (١٣) Zahlan, R. S. , the Creation of Qatar , P. 105 .
- (١٤) نقلا عن وحيد رافت : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .
- (١٥) رصاصتان في الخليج ، ط١ ، منشورات الحوادث ، بيروت ١٩٧١ م ، مقالات من مايو / ايار ١٩٦٨ - يناير / كانون الثاني ١٩٧١ . ص ١١٢ - ١١٤ ويضيف أن المسؤولين في البحرين كانوا يقولون انهم سفهونا واهانونا في مؤتمر أبو ظبي ، فهل يجوز أن يكون للبحرين ممثلون في عدد ممثلي رأس الخيمة أو أم القيوين أو عجمان .
- (١٦) محمد الرميحي : البحرين ، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ، ص ٢٤٨ ويضيف أن المجلس كان يضم الى جانب الرئيس ، أربعة من آل خليفة ، وأن مجلس الدولة هذا قد تحول اسمه الى المجلس الوزاري بعد الاستقلال دون تغيير في تكوينه أو عضويته .
- (١٧) المرجع السابق ، ص ١٨ ويضيف هـ (٣٢) أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار أن قبول ايران بهذه التسوية هو اعتراف منها بالامر الواقع ولا نعتقد أنه التخلي عن مطامعها .
- (١٨) Zahlan , R. S. , OP. cit. , P. 106
- (١٩) راجع ، وحيد رافت : المرجع السابق ، ص ١٣١ وما بعدها ، وكذلك محمد الرميحي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .
- (٢٠) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٣٩٧ والحديث أدلى به الشيخ الى جريدة السياسة الكويتية في ١٠ ابريل / نيسان ١٩٧١ .

- (٢٠) بيان استقلال البحرين ، قصر الرفاع ، ١٤ أغسطس / آب ١٩٧١ ، بتوقيع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة « زكريا نيل » المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٤ .
- (٢١) نفس البيان السابق .
- (٢٢) Zahlan , R. S. , OP. cit. , P. 105
- (٢٣) رياض الريس : صراع الواحات والنفط ، ص ٧١-٧٢ .
- (٢٤) راجع كتاب العهد : قطر وثروتها النفطية ، ص ٢٤٤ ، وما بعدها .
- (٢٥) مصطفى مراد الدباغ : قطر ، ماضيها وحاضرها ، ص ٢٦٩ « تقرير وفد قطر الى اللجنة » .
- (٢٦) مجموعة قوانين قطر ، ١٩٦١ - ١٩٨٥ ، ادارة الشؤون القانونية بوزارة العدل - الدوحة ١٩٦٨ م . المجلد الرابع ، ص ١٨٤٩ « قانون الجنسية ثم التعديلات التي أدخلت عليه » ، ويوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر ، ص ١٤٤ .
- (٢٧) مجموعة قوانين قطر ، المجلد الرابع ، ص ٢٠٨٧ ، المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ .
- (٢٨) المصدر السابق ، المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ .
- (٢٩) وثائق اتحاد الامارات العربية : بعض الحقائق المستمدة من الوثائق التاريخية ، بقلم مؤرخ منصف « بدون تاريخ أو توقيع ، ٢٣ صفحة » .
- (٣٠) Zahlan , R. S. , OP. cit. P. 107
- (٣١) وثائق اتحاد الامارات العربية : مذكرة عن عضوية قطر في اتحاد الامارات العربية تطبيقا لاحكام النظام الاساسي الموقت للحكم في قطر ، الدوحة في ١٥/٤/١٩٧٠ ، بتوقيع د. حسن كامل .
- (٣٢) راجع نص وثيقة النظام الاساسي الموقت للحكم في قطر ، الدوحة في ٢/٤/١٩٧٠ بتوقيع الشيخ أحمد بن علي آل ثاني ، مجموعة قوانين قطر ، المجلد الثالث ، ص ٣ وما بعدها .
- (٣٣) وثائق الامارات العربية ، مذكرة قطر السابقة في ١٥/٤/١٩٧٠
- (٣٤) Sadik, M. and Sanvely W. Bahrain Qatar and United Arab Emirates - in Social and Economic Development in the Arab Gulf . edited by Tim Niblock, Croom Helm, London, 1980 , P. 196 .
- (٣٥) وثائق اتحاد الامارات العربية : نص الاسئلة التي وجهها مندوب دار الصياد للدكتور حسن كامل بمناسبة صدور النظام الاساسي الموقت ونص الاجوبة عليها .
- (٣٦) وثائق اتحاد الامارات العربية : مذكرة سريعة عن اهم الخطوات الواجب اتباعها في مجال الشؤون الخارجية في حال اتجاه قطر - اضطرابا - الى الاستقلال « سري جدا » ، بتوقيع د. حسن كامل ، مستشار حكومة قطر ، الدوحة في ٢٥/٢/١٩٧١ .

\* \* \*